

«الجيل الخطأ»: حركة احتجاجية تعيد ترتيب أولويات الشارع التونسي الغاضب

الحركة تقود حملة لتحقيق مطالب الثورة والتنديد بسياسات الطبقة الحاكمة

قيس سعيد ينتقد المخارج القانونية لأزمة أداء اليمين

تونس - انتقد الرئيس التونسي قيس سعيد الأربعاء محاولة البحث عمّا وصفه بـ«مخرج قانوني مستحيل» لأزمة اليمين الدستورية. سعيد في قصر قرطاج الرئاسي مع أعضاء مجلس نواب الشعب (البرلمان) بحث أسباب أزمة التعديل الوزاري الأخير وعدم دعوة الرئيس الوزراء الجدد لأداء اليمين.

وضم اللقاء النواب سامية عبو ومحمد عمار وهشام العجوبوني عن التيار الديمقراطي (22 نائباً من 217)، وزهير المغزراوي وهيكال المكي عن حركة الشعب (14 نائباً)، وحاتم المليكسي (مستقل)، وسهير ديلو ونوفل الجمالي عن حركة النهضة (53 نائباً)، ومروان فلال ومصطفى بن أحمد عن حزب تحيا تونس (10 نواب).

وجدد سعيد القول إن «التعديل الوزاري تشويه خروقات عديدة» وإنه «يرحس على تطبيق الدستور». وتابع «إننا في وطن حر وحل الأزمات القائمة يكون باحترام النص الدستوري لا بالتاويلات أو الفتاوى التي في باطنها تجاوز للدستور، ولا بالبحث عن مخرج قانوني مستحيل».

وفي مؤشر على تعقد الأزمة التقى رئيس الحكومة هشام المشيشي الأربعاء مجموعة من خبراء وأساتذة القانون الدستوري الذين أكدوا وفقاً لنص بيان رئاسة الحكومة أن «المسألة سياسية وبالتالي تحتاج إلى حلول سياسية».

ووفق بيان للحكومة اجتمع المشيشي بمجموعة من أساتذة القانون الدستوري وعمداء كليات الحقوق بتونس (لم يسمهم). وأوضح البيان أن المشيشي «قصد الاستئناس بمقترحاتهم وأرائهم لتجاوز تعطيل تفعيل التحوير الوزاري والذي تسبب في تعطيل مصالح الدولة». وكان المشيشي قد أعلن في 16 يناير الماضي إجراء تعديل وزاري شمل 11

حقيبة (من أصل 25) وصنق عليه مجلس النواب بعدها بعشرة أيام. ومنذ مصادقة البرلمان على التعديل لم يرسل سعيد دعوة رسمية للوزراء لأداء اليمين في قصر قرطاج ولم يصدر المرسوم الرئاسي لتعيينهم في مناصبهم.

وسعى المشيشي عبر التعديل للخروج من عزلته السياسية ودعم غالبيته في البرلمان المؤلفة أساساً من حزب النهضة ذي المرجعية الإسلامية وحليفه قلب تونس الليبرالي وكلاهما يخوض صراعاً سياسياً حاداً مع سعيد. وخلال الاجتماع أكد المشيشي أنّ «تونس تشهد إحدى أصعب فترات تاريخها سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو الدستوري والمؤسساتي».

وقال البيان قائل استاذ القانون بكلية العلوم القانونية والسياسية بتونس هيكال بن محفوظ إن من ضمن الحلول المتاحة للأزمة «الوساطة (بين سعيد والمشيشي) أو إمكانية التحكم (اللجوء إلى القضاء) أو مواصلة التفاوض».

وقال الناطق باسم المحكمة الإدارية بتونس عماد الغابري إن المحكمة بدأت مساء الإثنين النظر في الخلاف القانوني بين رئاسة الجمهورية والحكومة حول التعديل الوزاري الأخير. والرئيس سعيد وخلاف مع المشيشي حول سلطاتهما وتحالفاتهما السياسية. ويشير التوتّر بينهما وفق مراقبين إلى أزمة متوقعة قد تهدد بانهايار حكومة التكنوقراط.

ولم تنجح وساطة قام بها رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل (المركزية القابلية) لحلحلة الخلاف في غياب بوابد انفراج.

وليسست هذه المرة الأولى التي تتضارب فيها مواقف رأسي السلطة في تونس التي أرست دستوراً يقر نظاماً سياسياً برلمانياً مزدوجاً، ما نتج عنه شلل في مؤسسات الدولة.



محاولة لاستعادة الثورة

ويقول الأستاذ بجامعة تونس والباحث في علم الاجتماع محمد الجويلي إن «هذه الحركات الجديدة وقتية حول موضوع وقتي، فم نفس الأشخاص ينتقلون إلى مواضيع أخرى بتسمية أخرى ومضمون جديد وأشكال احتجاجية جديدة».

ويضيف الجويلي لـ«العرب» أن «هؤلاء هم دائما محتجون واحتجاجهم دائما ما يأخذ مضموناً جديداً وبنية جديدة، لكن الثابت أنها حركات مؤقتة في الزمان والمكان (...) قد نراه في المرة القادمة يطرحون مواضيع جديدة وأشكالاً احتجاجية جديدة، مثل الحريات الفردية وغيرها» مؤكداً أنه «لا يمكن استغلال هؤلاء سياسياً لأنهم غير معروفين أصلاً».

ويقول الشباب المحتج إنه خرج للتنديد بهذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، التي ترزخ تحت وطأتها البلاد.

ويوضح الناشط غيلان الجلاصي (23 عاماً) أن «الأوضاع التي آلت إليها البلاد بعد 10 سنوات من الثورة هي التي دفعتنا إلى الشارع، الفغات الهشّة في مجتمعنا تعيش حالة من الفقر المطبق».

إشارة إلى أجهزة الأمن التي تلاحق الشباب الغاضب، وغيرها من الشعارات التي تستهدف إقامة «عدالة اجتماعية حقيقية» وفق هؤلاء.

وبالرغم من أنه يُتهم بعدم الانخراط في الشبان العام بعد الثورة، غير أن الشباب التونسي خاض العديد من المعارك منذ 2011، في إطار حركات احتجاجية على غرار «مانيش (لست) مسامح» المناهضة لقانون المصالحة الاقتصادية الذي طرحه الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي ومرره البرلمان.



محمد الجويلي لا يمكن استغلال الحركات الاحتجاجية الجديدة سياسياً

ويطرح رفض حركة «الجيل الخطأ» التحدث إلى وسائل الإعلام تساؤلات عن مصير هذه الحركة، خاصة في ظل فشل الحركات السابقة في تحقيق أهدافها، وأبرزها حملة «مانيش مسامح» التي فشلت في إجهاض مشروع المصالحة الاقتصادية مع المتورطين في قضايا فساد.

لم يمنع أحد أعضائها من التحدث لـ«العرب».

ويقول عنتر الدريدي أحد أعضاء هذه الحركة «نحن نقاطع الإعلام التونسي لأنه إعلام سلطوي ولا يقدر إلا على تشويه الحركات الاحتجاجية، في حركتنا (الجيل الخطأ) لنا مطالب تهم الأوضاع العامة التي تسوء يوماً».

ويضيف عنتر البالغ من العمر 35 عاماً «مطالبنا يمكن تلخيصها في تحقيق مطالب الثورة (ثورة 14 يناير 2011)، الشغل والحرية والكرامة الوطنية، ونحن لا ننتمي لأي طرف سياسي».

برزت حركة «الجيل الخطأ» تحديداً في مسيرتين، الأولى في الـ19 من يناير الماضي والثانية في الـ23 من الشهر ذاته حيث رفع المحتجون، وكانت إحداهم بالمئات جابوا العاصمة تونس بانتهجا وشوارعها، شعارات ترمز عن طرق احتجاجية جديدة صدامية مع السلطات الذين يرفضون سياساتها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية.

ومن بين تلك الشعارات «الصمت وقود الاستبداد» و«فاصلة المنظومة من الحاكم للحكومة» و«العدالة للأحياء الشعبية» و«تسقط الطبقة ودولة البوليس» (في

هذا الإخفاق في الدفع بعجلة التنمية وإيجاد حلول للشباب الذي أرغمه التهميش المتزايد على الانتفاض في 2011، أعاد التونسيين إلى الشوارع في الأيام الماضية وسط أزمة سياسية ودستورية عاصفة تشهدها البلاد.

اللافت أن الشباب التونسي الذي يواجه انتقادات متصاعدة بشأن عزوفه عن المشاركة في الشأن العام، يحاول مدحض هذه المزاعم من خلال التخطي في حركات احتجاجية قادرة على تعبئة الشارع، لكن نتائج تلك التعبئة على أرض الواقع تبقى غير مضمونة.

ومن بين هذه الحركات حركة «الجيل الخطأ»، التي تقول عبر سلسلة من البيانات عبر صفحاتها بمواقع التواصل الاجتماعي، إنها تستهدف استكمال مسار الثورة عبر تحقيق جملة من المطالب.

ما يسترعي الانتباه بشأن هذه الحركة الجديدة، التي برزت خلال الاحتجاجات الأخيرة، أنها قطعت مع طرق الاحتجاج التقليدية حيث يتبنى المضمون تحتها، وأغلبهم من الشباب، مواقف راديكالية تستهدف الصدام لا التفاوض مع سلطة يرون أنها أنتجت هذا «الجيل الخطأ».

ورغم أنها تقول عبر بياناتها إنها تقاطع الإعلام التونسي، غير أن ذلك

إرجاء الحسم في قانون معاشات البرلمانين في المغرب

الجزائر تسعى لسحب البساط من تحت أقدام فرنسا في منطقة الساحل

الرباط - أجلت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب (الفرقة الأولى للبرلمان المغربي) الأربعة المناقشة والتصويت على مقترح قانون معاشات أعضاء مجلس المستشارين المثير للجدل، في ظل ما تعرض له المقترح الذي يقضي بالاستفادة من مساهمات الدولة من انتقادات واسعة.

وأشار المقترح ردود فعل واسعة من أعضاء الفرقة الأولى بالبرلمان الذين عبروا عن رفضهم للصيغة التي جاء بها مقترح قانون المعاشات القاضية بالاستفادة من مساهمات الدولة ما من شأنه أن يزيد من تعقيد الخلافات داخل البرلمان.

وأكدت شريفة لويير الباحثة في العلوم السياسية في حديث لـ«العرب» أن «ما يحدث في مجلس المستشارين يوضح بالملوس أن محاربة الفساد التي يركبها الدستور الحالي من منطلق دولة المؤسسات لم تترجم على أرض الواقع، خاصة من طرف سياسيين يفترض فيهم التحلي بالمواطنة التي

تعلي مصلحة الشعب عوض التفاهات وراء امتيازات الربع المستقرة بحق تفعيل الأمانة».

وينص مقترح القانون المثير للجدل على أن يوزع رصيد احتياطي المعاشات على أعضاء الفرقة الثانية سواء تعلق الأمر بمساهمات المخترطين أو بمساهمات إدارة مجلس المستشارين، حيث إذا سبق للمخترط أو المستفيد أن حصل على معاش وكان مجموع ما حصل عليه يفوق مجموع مبالغ المساهمات الكلية المستحقة، فإنه «يعاد له مبلغ يساوي حاصل الفرق بين مبالغ المساهمات الكلية ومبالغ المعاشات المذكورة».

ويعد فرملة لجنة المالية بمجلس النواب لهذا القانون ودعوتها للمستشارين إلى تبني صيغة أخرى، أوضحت الثابتة ابتسام عزراوي أن «المناقشة والتصويت يحتاجان إلى مزيد من الوقت قصد دراسة المقترح وتقديم الملاحظات والاقتراحات والتعديلات الممكنة قبل المرور إلى التصويت».

وأشار تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين الذي تحصلت لـ«العرب» على نسخة منه إلى أن «رصيد الصندوق كما هو الشأن لجميع أنظمة التقاعد على المستوى الدولي هو ملك للمخترطين». وأضاف التقرير أن الاقتصاد على احتساب الإشتراك فقط في عملية التصفية سيحرم 360 مستشاراً سابقاً من الاستفادة من المعاش ومن أي مكتسب ناتج عن عملية التصفية المبشرة بعد دخول قانون التصفية حيز التنفيذ.

الجزائر - تدفع الجزائر باتجاه سحب البساط من تحت فرنسا في منطقة الساحل والصحراء، رغم التقارب الظاهر بين البلدين في مختلف العلاقات الثنائية، وهو ما يبرز حدة التجاذب الاستراتيجي القائم بينهما، والمعبّر عنه في موقف قيادة المؤسسة العسكرية تجاه الدور الفرنسي الذي بات يهدد العمق الاستراتيجي للجزائر.

وشكلت دعوة رئيس دائرة التحضير في قيادة أركان الجيش الجزائري الجنرال محمد قايد، خلال اجتماع لقادة أركان جيوش منطقة الساحل عقد بمالي الثلاثاء، دول الجنوب إلى الاعتماد على نفسها وعلى إمكانياتها في محاربة الإرهاب، رسالة واضحة على رفض بلاده للتواجد الفرنسي في المنطقة تحت زريعة الحرب المذكورة.

وأفادت وزارة الدفاع الجزائرية في بيان الأربعاء، بأن الاجتماع حضره أيضاً رؤساء أركان ثلاث دول أخرى بالمنطقة وهي مالي وموريتانيا والنيجر «الدراسة وتقييم الحالة الأمنية في المنطقة وتبادل التحليل بشأنها».

وتتسق جيوش الدول الأربع في جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بالمنطقة في إطار لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي تم تأسيسها عام 2010.

ونقل البيان عن قايد دعوته خلال الاجتماع إلى «ضرورة تضافر الجهود في إطار تعاون واضح وصريح بين الدول الأعضاء، يرتكز

تمويل الجماعات الإرهابية، أن ما قامت به السلطات الفرنسية التي مازالت تنفي ما يقدر عن قيمة الـ30 مليون دولار، عمل يخبّط جهود الجزائر والمجموعة الدولية في مجال تجفيف منابع تمويل الإرهاب، وهو ما تأكد لديها من خلال العثور على مبلغ 80 ألف أورو في «بيت مال» مجموعة إرهابية في محافظة جيجل خلال الأسابيع الماضية.

ولا تزال الجزائر ترفض الانخراط في القوة الأفريقية لمحاربة الإرهاب التي تقودها فرنسا في القارة الأفريقية، لشكوك لديها حول نوايا باريس في الأفراد بالوضع الأمني في المنطقة، دون العودة إليها على أنها تعتبر أكبر دول القارة وصاحبة القوة العسكرية الوحيدة التي تحوز على مقومات مواجهة التنظيمات الجهادية.

وتجلى ذلك من خلال تصفية القوات الفرنسية لقائد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عبدالمالك دروكدال (ابومصعب عبد الوودود) في شهر يونيو من العام الماضي على الأراضي المالنية دون أي تنسيق ميداني أو معلوماتي مع الطرف الجزائري، لاسيما وأن الرجل جزائري الجنسية ويكون قد تنقل على مسافة تقدر بنحو 2000 كلم على الأراضي الجزائرية قبل الدخول إلى التراب المالي.

ويعتقد مراقبون أن الجزائر تحاول الاستفادة من الفراغ الذي سيجده قرار باريس بخفض تواجدها العسكري في دول الساحل، إثر إخفاق جهودها في الحد من نشاط الجماعات المسلحة.

خاصة على تبادل المعلومات وتنسيق الأعمال على طرفي الحدود، بالاعتماد أولاً على الوسائل والقوى الذاتية».

كما أكد حرص بلاده على المحافظة على التعاون في إطار هذه المجموعة «لتبادل التحليل والآراء بكل حرية حول المواضيع المتعلقة بالجمال الأمني في منطقتنا».

وفيما فضل فرنسا التدخل العسكري المباشر في دول الساحل، عبر قواعد عسكرية وطائرات مقاتلة وعمودية وأخرى دون طيار، بالإضافة إلى فرق عسكرية على الأرض، ترى الجزائر في المقابل أنه على كل دولة من دول الساحل أن تتولى قتال الجماعات الإرهابية داخل

وشكلت الصيغة المذكورة عبئاً عملياً واستراتيجياً للجانب الجزائري كون العشرات من الجهاديين الذين أطلق سراحهم باتوا يشكلون خطراً ميدانياً على الأمن الجزائري، وهو ما تأكد من خلال إفادات العناصر الثلاثة ذات الأصول الجزائرية والتي سلمت نفسها لوحدة الجيش على الحدود، وكشفت عن تفاصيل الصيغة.

واعتبرت الجزائر التي تعمل على تجريم الفدية، كونها أحد مصادر



الجزائر - تدفع الجزائر باتجاه سحب البساط من تحت فرنسا في منطقة الساحل والصحراء، رغم التقارب الظاهر بين البلدين في مختلف العلاقات الثنائية، وهو ما يبرز حدة التجاذب الاستراتيجي القائم بينهما، والمعبّر عنه في موقف قيادة المؤسسة العسكرية تجاه الدور الفرنسي الذي بات يهدد العمق الاستراتيجي للجزائر.

الجزائر - تدفع الجزائر باتجاه سحب البساط من تحت فرنسا في منطقة الساحل والصحراء، رغم التقارب الظاهر بين البلدين في مختلف العلاقات الثنائية، وهو ما يبرز حدة التجاذب الاستراتيجي القائم بينهما، والمعبّر عنه في موقف قيادة المؤسسة العسكرية تجاه الدور الفرنسي الذي بات يهدد العمق الاستراتيجي للجزائر.

الجزائر - تدفع الجزائر باتجاه سحب البساط من تحت فرنسا في منطقة الساحل والصحراء، رغم التقارب الظاهر بين البلدين في مختلف العلاقات الثنائية، وهو ما يبرز حدة التجاذب الاستراتيجي القائم بينهما، والمعبّر عنه في موقف قيادة المؤسسة العسكرية تجاه الدور الفرنسي الذي بات يهدد العمق الاستراتيجي للجزائر.